يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

آذار/ مارس ٢٠٠٩

ـ حقق المغرب نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ٦,٨ بالمئة في العام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة نمو في القطاع الزراعي الذي يساهم بنحو ١٦ بالمئة من الناتج المحلي ويشغل ما يناهز ٤٠ بالمئة من اليد العاملة، إضافة إلى استمرار توسع القطاعات غير الزراعية، خصوصاً التصنيع والخدمات والبناء والبنوك والاتصالات، وارتفاع عائدات السياحة وتحويلات المغتربين. وقد حققت موازنة ٢٠٠٨ فائضاً يبلغ ١٢,١ مليار درهم ما يعادل حوالي (١,٥ مليار دولار) (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٤٠، آذار/ مارس ٢٠٠٩).

ـ أفادت بيانات رسمية أن الاستثمار الأجنبي في تونس وصل في العام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢,٢١ مليار دولار بفضل نمو قطاعي السياحة والعقارات (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٤٠، آذار/ مارس ٢٠٠٩).

ـ أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلغاء كافة ديون الفلاحين المستحقة للدولة، وذلك قبل شهر من انتخابات الرئاسة. وقال إن الدولة « قررت مسح كافة ديون الفلاحين .. وستقوم الخزينة بإعادة شراء هذه الديون»، معتبراً أن من شأن هذا القرار «تشجيع العالم الريفي على بذل مزيد من الجهود الكثيفة المنتظرة منه لتجديد النشاط والزيادة في مختلف منتجاته». وتقدر ديون الفلاحين ومربي المواشي بنحو ٤١ مليار دينار (٥٦٠ مليون دولار) (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ تعهدت الدول المانحة في شرم الشيخ تقديم مساعدات بقيمة ٤,٥ مليارات دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، منها ١,٦٥ مليار دولار من دول الخليج العربية و٩٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة و٥٥٢ مليون دولار من المفوضية الأوروبية. ورأى الرئيس المصري حسني مبارك أن نجاح إعادة الإعمار في غزة مرتبط بالتوصل إلى تثبيت التهدئة وإنهاء الانقسام الفلسطيني وإيجاد آلية لإعادة الإعمار يكون فيها دور فاعل للأمم المتحدة وتحظى بثقة المانحين (**الأهرام**، القاهرة، ٣/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ أفاد بيان صادر عن البنك الدولي عن تحويلات المغتربين إلى البلدان النامية أن مصر والمغرب ولبنان جاءت في مقدمة البلدان المتلقية لتحويلات المغتربين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠٠٨، إذ بلغت التحويلات إلى مصر نحو ٩,٥ مليارات دولار، والمغرب ٦,٧ مليارات دولار ولبنان نحو ٦ مليارات دولار(**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢١٩، ٦/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ صادق البرلمان العراقي على موازنة ٢٠٠٩ بعد تخفيضها بنسبة ٧ بالمئة (وكانت صحيفة **الحياة** ذكرت في الرابع من آذار/ مارس الجاري أن حجم الموازنة قدر بنحو ٦٢ مليار دولار، وتعتمد إيراداتها بنسبة ٩٠ بالمئة على النفط، على أساس سعر ٥٠ دولاراً للبرميل) (**الحياة**، بيروت، ٧/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ أقر مجلس الشورى البحريني الموازنة العامة للعامين ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ على أساس ٤٠ دولاراً لسعر برميل النفط، وبعجز يقدر

بنحو مليار و٤١٢ مليون دولار (**أخبار الخليج**، المنامة، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ أكد المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس أن وضع الاقتصاد العالمي المهدد بالانكماش هذه السنة، يظل «مقلقاً جداً وصعباً»، ويشكل أول انكفاء للنمو العالمي منذ ٥٠ سنة. ورأى أن هناك احتمالاً لعودة النمو سنة ٢٠١٠، غير أن ذلك رهن بتوافر سياسات جريئة تنفذها الحكومات وخطط إنعاش مكثفة ومنسقة للحكومات تقدر قيمتها بحدود اثنين بالمئة من الناتج الإجمالي الداخلي. وحذر من أن الأزمة ستهوي بالملايين في براثن الفقر والبطالة مع امتدادها إلى الدول النامية، وقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات اجتماعية تنتهي بنزاعات وحروب (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٩).

ـ حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) من مخاطر تزايد الجوع في العالم بسبب ارتفاع أسعار الحبوب، مشيرة إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ساهمت في تفاقم الوضع. وأشارت (الفاو) إلى أن مكافحة الجوع تتطلب استثمارات بالإنتاج الزراعي تقدر بثلاثين مليار دولار سنوياً. وذكر جاك ضيوف الأمين العام للمنظمة أن أسعار الحبوب ارتفعت بنسبة ١٩بالمئة مقارنة مع عام ٢٠٠٦، فيما انخفضت المخزونات من الحبوب إلى أدنى مستوى لها خلال ثلاثين عاماً. ولاحظ ضيوف أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية زادت الوضع سوءاً حيث أظهرت دراسات المنظمة الأخيرة أنه رغم انخفاض الأسعار بالأسواق الدولية فإن أسعار البيع بالتقسيط لم تنخفض بغالبية الدول النامية. وتشير الفاو إلى أنه بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ ارتفعت أسعار الأسمدة ١٧٠بالمئة والبذور وعلف الحيوانات ٧٠بالمئة مما جعلها تفوق إمكانيات صغار المزارعين. وتفيد المنظمة أن أكثر من مليار شخص سيعانون الجوع خلال العام الجاري بسبب الآثار المجتمعة للأزمة الاقتصادية العالمية وأسعار الغذاء المرتفعة. وتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بنسبة ٧٥ مليوناً عام ٢٠٠٧ ونحو أربعين مليوناً عام ٢٠٠٨، حيث ذكرت الفاو أن ٩٦٣ مليوناً واجهوا خلال تلك السنة نقص التغذية ثلثهم تقريباً بمنطقة آسيا والمحيط الهادي (**الجزيرة نت**، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٩).

نيسان/ أبريل ٢٠٠٩

ـ اتفق قادة مجموعة العشرين المالية في ختام قمتهم في لندن على ضخ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بهدف معالجة الأزمة المالية العالمية وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد، وذلك بعدما عثروا على «طريق وسطي» بين معسكرين اثنين، الأول تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا ويريد إنفاق أموال إضافية للتخفيف من الأزمة المالية، والثاني فرنسي ـ ألماني يتطلّع إلى فرض قواعد أشدّ صرامة لتنظيم عمل النظام المالي العالمي. وتم التوصل إلى التسوية بعد تبني خطة تضع نهاية للملاذات الضريبية التي ترفض نقل المعلومات، في موازاة التوقف عن «التنافس» في مجال تعويم العملات المحلية، ومقاومة نظام حماية المنتجات الوطنية، وعدم فرض أي التزام على الدول لتبني إجراءات إضافية

لتحفيز الاقتصاد، إجراءات تنظم اتفاقية «بريتون وودز»، المعمول بها منذ أكثر من ستين سنة، ولا تسقطها. ورأى رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون في مؤتمر صحافي في ختام أعمال القمة أن العالم اتفق خلال القمة على التصدي للكساد العالمي. ليس بالكلمات، بل بخطة للإنعاش العالمي والإصلاح وبجدول زمني واضح. وأكد أن قادة المجموعة اتفقوا على توجيه موارد جديدة تبلغ قيمتها تريليون دولار للاقتصاد العالمي، عن طريق صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى. وقال إن هذه المبالغ مصدرها «أموال جديدة» وحقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي، مؤكداً أن القمة اتفقت على السماح لصندوق النقد الدولي بتسييل احتياطه من الذهب لمساعدة الدول الأكثر فقراً. وتشمل الموارد الجديدة (التريليون دولار) التي جرى التوافق حولها ٢٥٠ مليار دولار من حقوق سحب خاصة لصندوق النقد، الذي سيشهد زيادة موارده إلى ثلاثة أمثالها بضخ ٥٠٠ مليار دولار من الأموال الجديدة. كما تمّ الاتفاق على خطة لتمويل التجارة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار على مدى عامين لدعم تدفقات التجارة العالمية. وبشأن مطلب رئيسي لفرنسا وألمانيا، قال براون إن الزعماء اتفقوا «على وضع نهاية للملاذات الضريبية التي لا تنقل المعلومات بناء على طلب بذلك.. وأن سرية المصارف السابقة يجب أن يوضع لها حد». وأوضح أن القمة اتفقت على أن يصار فوراً إلى نشر قائمة بالدول التي لا تبدي تعاوناً في مجال التهرب الضريبي (وقد أكدت باريس لاحقاً أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ستنشر خلال ساعات لائحة بهذه الملاذات الضريبية غير المتعاونة). كما امتنعت القمة عن فرض أي التزام على الدول لتبني إجراءات إضافية لتحفيز الاقتصاد، علماً أن هذه المسألة تثير توتراً مع تأييد واشنطن اتخاذ مثل هذه الإجراءات، في حين قالت ألمانيا وفرنسا إنهما تفضلان إعطاء فسحة من الوقت لإجراءات التحفيز التي اتخذت في الشهور الماضية. وفيما أكد براون أن مجموعة العشرين اتفقت على وضع «قواعد جديدة» دولية ترعى منح العلاوات وتحديد الأجور، رحب بانبثاق «نظام عالمي جديد» من الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مؤكداً أن المجموعة ستكون بحلول نهاية ٢٠١٠ قد أنفقت ما مجموعه ٥ آلاف مليار دولار لتحفيز الاقتصاد، مما سيساعد على «رفع معدلات النمو بنسبة ٤ بالمئة». وفي بيانهم الختامي، تعهّد قادة مجموعة العشرين بأن يديروا سياساتهم الاقتصادية «بطرق مسؤولة ومن خلال التعاون»، في ما يتعلق بتأثير هذه السياسات على الدول الأخرى، «والتوقف عن التنافس في مجال تعويم العملات المحلية والترويج لنظام نقدي عالمي مستقر ويعمل بأفضل صورة، ودعم وجود صندوق نقد دولي مستقل يراقب اقتصاداتهم وقطاعاتهم المالية». كما تعهّدوا « بتقوية ودعم المؤسسات المالية الدولية، ومقاومة نظام حماية المنتجات الوطنية والترويج للتجارة العالمية والاستثمار، والتوصّل إلى نتيجة متوازنة وطموحة لجولة مفاوضات التنمية في الدوحة» . وعقب صدور البيان الختامي، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن قمة العشرين «رفضت الإجراءات الحمائية التي ستفاقم الأزمة المالية»، مؤكداً التزامه

بـ «التوصل إلى تسوية بدل إملاء شروطنا». ودعا إلى «وحدة دولية» في التعامل مع التراجع الاقتصادي، معتبراً أن قمة لندن تمثل «نقطة تحول في الجهود الدولية للتعافي من الأزمة». كما أعلن مضاعفة المساعدات الأمريكية في مجال الغذاء والزراعة المخصصة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وباقي المناطق الفقيرة إلى مليار دولار. بدوره، اعتبر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن نتائج القمة جاءت «فوق المتوقع». وقال «منذ بريتون وودز (بعد الحرب العالمية الثانية) والعالم يعيش على نموذج مالي هو النموذج الأنغلو ساكسوني.. لست بصدد انتقاده فهو له عيوبه.. لكن من الواضح أن صفحة طويت في قمة العشرين، التي ستعقد اجتماعاً جديداً خلال العام الحالي في نيويورك في أيلول/ سبتمبر المقبل، عقب اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة». وفي موازاة ذلك، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن مجموعة العشرين توصلت في هذه القمة إلى «تسوية تاريخية لأزمة استثنائية». وأضافت أن المفاوضات التي جرت في القمة بين القادة كانت «شاقة»، ولا سيما بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان من جهة، وفرنسا وألمانيا من جهة أخرى، على موضوع التحفيز الاقتصادي بواسطة الموازنة الذي دعمه الفريق الأول ورفضه الثاني.. ورأى الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف أن القرارات التي خرجت بها القمة تشكل «خطوة في الاتجاه الصحيح»، محذراً في المقابل من أن هذه الإجراءات لن تحل كل المشاكل (**السفير**، بيروت، ٣/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ أكد مسؤولون اقتصاديون عرب أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كلفت مستثمري المنطقة ٢،٥ تريليون دولار. جاء ذلك في افتتاح منتدى الاقتصاد العربي في دورته الـ ١٧ في بيروت، وقال عدنان القصار رئيس اتحاد غرف التجارة العربية إنه بين تأثيرات الأزمة انخفاض بورصات الأسهم في المنطقة بين ٢٠ و٦٠ بالمئة، وإلغاء مشاريع كبرى وتراجع تحويلات العاملين في الخارج وتراجع أسعار النفط. وتوقع أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى ٢،٩ بالمئة في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ٨ بالمئة في العامين الماضيين. ولم يوضح القصار ما إذا كانت خسائر الـ ٢،٥ تريليون دولار تدخل فيها أموال صناديق سيادية. كما أكد وزير التجارة والصناعة السعودي عبد الله بن أحمد زينل علي رضا، حدوث خسائر فادحة لدى بعض الاقتصادات العربية، وفقدان جزء كبير من الاستثمارات التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي أعلنت إفلاسها. ولفت إلى أنه بالنسبة إلى الوطن العربي فإنه «لا بد لنا في مواجهة هذه الأزمة أن نكون أكثر تعاوناً وتنسيقاً، مما سوف يساعد على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عنها، وذلك من خلال عدد من الإجراءات، يأتي في مقدمتها: زيادة التجارة والاستثمار بين الدول العربية من خلال المبادرة فوراً في تفعيل الآليات القائمة، السعي الجاد إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت عام ٢٠٠٥، تذليل ما يعتري التجارة بين دولنا من معوقات وصعوبات، تفعيل المؤسسات المالية العربية والإسلامية من خلال زيادة رؤوس أموال صناديق التمويل

وتوسيع أنشطتها وتوفير التقنيات الملائمة التي تتطلبها، وتسهيل الصادرات العربية وزيادتها من مستوى (٧٨٥) مليار دولار عام ٢٠٠٧، وتمثل (٧،٥ بالمئة) من إجمالي الصادرات العالمية، وزيادة الصادرات بين البلدان العربية من مستواها الحالي (٦٥) مليار دولار، والتي منها نحو (٣١) مليار دولار تمثل (٤٨ بالمئة) صادرات سعودية». وأضاف أنه نظراً لأن الاقتصاد المعرفي أصبح اليوم من أساسيات الاقتصاديات الحديثة، توظف فيها التكنولوجيا الحديثة لخدمة الحركة التجارية في العالم، فإنه يجب على البلدان العربية أن تسعى بجد واجتهاد للتحول الحثيث إلى الاقتصاد المعرفي. وأهم من ذلك كله يجب مقاومة اللجوء إلى ثقافة الحماية إلى جانب الاهتمام بالتجارة بين البلدان العربية، ويأتي الاهتمام بالاستثمار والعمل على إيجاد بيئة استثمارية ملائمة في البلدان العربية، وذلك من خلال الاهتمام بعدة أسس، من أهمها: تطوير الأنظمة والتشريعات لتكون أكثر صداقة للمستثمر، تبسيط إجراءات التقاضي والتحكيم، تدعيم الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، واستقطاب المدخرات المحلية لدعم نجاح السياسة الاقتصادية من خلال إصدار وتطوير الأنظمة والقرارات التي تصب في صالح جلب المزيد من الاستثمارات. وأكد أن الخلافات بين البلدان العربية تعتبر أحد الجوانب التي لها تأثير سلبي بالغ على دفع مسيرة العمل التجاري العربي المشترك (**الشرق الأوسط** ، لندن، ٣/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ وقعت وزارتا النفط السورية والإيرانية مذكرة تفاهم في قطاع النفط ونقل الغاز وتسويقه وصناعة التكرير. وأكد البلدان استعدادهما لضم العراق إلى مشروع لإنشاء خط لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا. وتساهم إيران في مشاريع صناعية واقتصادية سورية كبيرة باستثمارات تجاوزت بليون دولار، وتتعاون مع سورية وفنزويلا لإنشاء مصفاة نفط في منطقة الفرقلس في محافظة حمص (وسط البلاد) لتكرير ١٣٠ ألف برميل يومياً. وقد وقع البلدان العام الماضي اتفاقاً تزود بموجبه إيران سورية نحو ثلاثة ملايين متر مكعب من الغاز يومياً مع نهاية العام الحالي، على أن ترتفع الكمية إلى ٩ ملايين بعد ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاق، ما حدد مدة العقد بـ ٢٥ سنة. وتسعى سورية منذ سنوات إلى اعتماد الغاز في مصانعها ومشاريعها الاقتصادية بدلاً من النفط، بعد مؤشرات على انخفاض الإنتاج النفطي السوري الذي يقدر حالياً بنحو ٣٨٠ ألف برميل يومياً (**الحياة**، بيروت، ٤/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ قدمت الحكومة المصرية موازنة السنة المالية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ بعجز قدره ١٠٠ مليار جنيه (**الأهرام**، القاهرة، ٧/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ انعقد بجامعة القاهرة مؤتمر بعنوان «الآثار الاجتماعية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها». وأمكن في ظل التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، تقسيم المجتمع المصري إلى ثلاث فئات: الأولى، هم المودعون بالبنوك وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة. وهؤلاء هم الرابحون حيث احتفظوا بودائعهم، بل حصّلوا عوائد

على هذه المدخرات في ظل سلامة موقف الجهاز المصرفي المصري. والفئة الثانية تضم الأغنياء والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة. وتنحصر خسارتهم في تعاملاتهم بسوق الأوراق المالية، ويقدر عددهم بنحو مليوني شخص.أما الخاسرون الذين يشكلون الفئة الثالثة وهي الأكبر، فكانوا من الفقراء خاصة العمال الذين تم تسريحهم. وقد أوضحت د. هبة حندوسة الباحثة الرئيسية لتقرير التنمية البشرية في مصر أن عمليات التسريح استهدفت خاصة قطاعي السياحة والصناعات التحويلية (**الجزيرة نت**، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ تعهدت الدول المانحة في اجتماع عقد في بروكسل بتأمين ٢٥٠ مليون دولار (١٩٢ مليون يورو) للمساعدة في إحلال الاستقرار في الصومال، والعمل على إنهاء هجمات القراصنة التي تهدد الملاحة قبالة شواطئ الصومال (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ دشّن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز عدداً من المشاريع التنموية والصناعية في مدينة الجبيل الصناعية بالمنطقة الشرقية، يزيد الحجم الإجمالي لاستثماراتها على ٥٤ بليون ريال، كما رعى الحفلة الكبيرة التي أقامتها الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك وشركة مرافق وشركات القطاع الخاص (**الحياة**، بيروت، ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٩).

ـ افتتحت الحكومة العُمانية مشروع مصهر صحار للألومنيوم المتوقع أن ينتج ٣٦٠ ألف طن سنوياً من الألومنيوم. وتقدر كلفة المشروع بنحو ٢,٤ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩).

أيار/ مايو ٢٠٠٩

ـ تمكنت إمارة دبي من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية عبر معالجة مشكلة السيولة الداهمة المترتبة على شركاتها في المدى القريب، وبصورة خاصة تلك الالتزامات والديون التي تستحق في العام ٢٠٠٩. وقد تم تأمين السيولة عبر تبني الحكومة الاتحادية في أبو ظبي لبرنامج تمويلات بقيمة ٢٠ مليار دولار قبلت الحكومة الاتحادية الاكتتاب بها بالكامل، على أن تتم أولاً تغطية الشريحة منه وهي بقيمة ١٠ مليارات دولار، وأن تتم تغطية الشريحة الباقية وهي بقيمة ١٠ مليارات دولار عندما تقرر دبي أنها في حاجة إليها. وتقدر الديون المترتبة على حكومة دبي وشركاتها بنحو ٧٥ مليار دولار يستحق نحو ٤٥ ملياراً منها في غضون السنوات الثلاث المقبلة. وقد مهد الدعم من قبل الحكومة الاتحادية لفتح السوق المالية والمصارف مجدداً أمام شركات دبي. ومع تحريك السوق باشرت حكومة دبي بوضع استراتيجية لجدولة أكبر قسم ممكن من الديون عبر السوق، فيما أدى دعم الحكومة الاتحادية إلى تحسين كافة مؤشرات التصنيف المالي لإمارة دبي (**الاقتصاد والأعمال**، بيروت، السنة ٣١، العدد ٣٥٣، أيار/ مايو ٢٠٠٩).

ـ دعا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في كلمة ألقاها خلال انعقاد أعمال المنتدى السنوي لمنظمة القيادات العربية الشابة في بيروت البلدان العربية إلى ضرورة البدء بالإعداد لإنشاء قواعد لعملة عربية تساعد في التنمية والاستثمار والتجارة المالية العربية خاصة في ظل تلك الأزمة المالية العالمية التي عصفت بشتى اقتصادات

العالم. وأكد سلامة أهمية وجود مصرف ذي طابع عربي في كل المنطقة العربية من أجل تسهيل عمليات التسليف والأعمال (**شبكة الإعلام العربية** (محيط)، ٣/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ قاربت مستحقات الدين على خزينة الدولة اللبنانية خلال العام ٢٠٠٩ نحو ١٤ مليار دولار منها ٨,٨ مليار دولار استحقاقات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية و٤,٧ مليارات دولار استحقاقات خدمة الدين بالعملات الأجنبية. وكشف تقرير صادر عن وزارة المال اللبنانية أن استحقاقات خدمة الدين بالعملات الأجنبية تتضمن نحو ٢,٧ مليار دولار استحقاق أصل سندات خزينة بالعملة الأجنبية (يوروبوند) ونحو ١,٣ مليار دولار عوائد مستحقة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (**شبكة الإعلام العربية** (محيط)، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ دعا رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري المستثمرين في بلدان الخليج العربية إلى توسيع قاعدة استثماراتهم في سورية، مؤكداً أمام «منتدى الاستثمار الخليجي الأول» الذي انعقد في دمشق، أن سورية تحتاج إلى مشاريع في الكهرباء والنفط والغاز والزراعة والسياحة والسكن. وقد أشارت الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الخليجية في سورية ـ معظمها استثمارات إماراتية وسعودية ـ وصل إلى ٣,٥ مليارات دولار، منها مليار دولار العام الماضي (**الحياة**، بيروت، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ أعلنت الإمارات العربية المتحدة انسحابها من مشروع العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي احتجاجاً على اختيار الرياض لتكون مقراً للمصرف المركزي الخليجي المستقبلي بدلاً منها. وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية أن الإمارات قررت أن لا تكون طرفاً في اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي التي تمهد لقيام الاتحاد النقدي والمصرف المركزي وإصدار العملة الموحدة. وأضافت أنه تم إخطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية رسمياً بذلك. وكان خبراء قد شككوا في إمكانية التزام بلدان الخليج بالموعد الذي حددته لنفسها لإصدار العملة الخليجية الموحدة في العام ٢٠١٠ قبل إعلان انسحاب الإمارات. ويأتي هذا الإعلان بعد أن قرر قادة بلدان المجلس، خلال قمة تشاورية في ٥ أيار/ مايو الماضي، أن تكون الرياض مقراً للمصرف المركزي الخليجي المستقبلي، وليس الإمارات التي سبق أن سجلت تحفظها على القرار، باعتبار أنه لا يوجد في الإمارات أي مقر أو مركز لأي من المؤسسات والهيئات التابعة لمجلس التعاون. إلا أنه على الرغم من انسحاب الإمارات، وقبلها سلطنة عمان في العام ٢٠٠٧، أعلن وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي أن الكويت والسعودية وقطر والبحرين لا تزال ملتزمة بخطة الوحدة النقدية، وأنها تمضي قدماً في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ورأى الخبير الاقتصادي السعودي علي الدقاق، رئيس مؤسسة الدقاق للدراسات الاقتصادية في جدة، أن قرار الإمارات سيبطئ، إن لم يلغ مسيرة الاتحاد النقدي، لا سيما أن الإمارات تمثل ثاني أكبر اقتصاد عربي وخليجي بعد السعودية، إلا أن انسحابها ليس «نعياً للمشروع، لأن الدول الأربع المتبقية يمكن أن تستمر في إجراءاتها لإكمال الوحدة النقدية، ويصبح الوضع

عندها شبيهاً بخروج بريطانيا من اليورو (**السفير**، بيروت، ٢١/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ أعلنت شركة أرامكو السعودية عن قرب تشغيل «مشروع خريص»، وإضافة ١,٢ مليون برميل يومياً من النفط العربي الخفيف إلى طاقتها الإنتاجية ضمن خطة لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً بحلول نهاية العالم الحالي. من جهة أخرى، توقع وزير النفط السعودي علي النعيمي وصول أسعار النفط إلى ٧٥ دولاراً للبرميل، مشدداً على أهمية إبقاء سعر البرميل بين ٧٠ و٨٠ دولاراً، معتبراً أن هذا السعر سيكون إيجابياً بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي (**الحياة**، بيروت، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٩).

ـ أعلن البنك المركزي الأردني أن حجم الديون المترتبة على القطاعين العام والخاص لمصلحة المصارف حتى نهاية الربع الأول من السنة الجارية، بلغ ١٧,٣ مليار دينار (٢٤,٤ مليار دولار)، منها ٧٢,٥ بالمئة ديون مترتبة على القطاع الخاص (**الحياة**، بيروت، ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٩).

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

حديث الطريقة

تأليف: رينيه ديكارت
ترجمة: عمر الشارني

إن الذين لا يعلمون شيئاً عن ديكارت يعلمون أنه فيلسوف قال: «أنا أشك إذاً فأنا موجود»، ويعني ذلك أنهم يعرّفونه بواضع «الكوجيتو». أما الذين يعرفون عنه أكثر من ذلك قليلاً، فهم يردّدون أنه وضع طريقةً أو منهجاً يقي العقلَ من الخطأ، مثلما نقول إن ذاك الدّواء يقي الجسم من الحمى. وإذا كانت هذه المعرفة لا تخلو من سطحية، فهي كذلك لا تخلو من صحة أو إصابة، حيث يمكن القول إن التجديد الديكارتي يتمحور، في مظهره العام والمعروف لدى العموم على أقل تقدير، حول هاتين النقطتين، باعتبار أن الأولى تمكّن من المعرفة، والثانية تؤسسها.

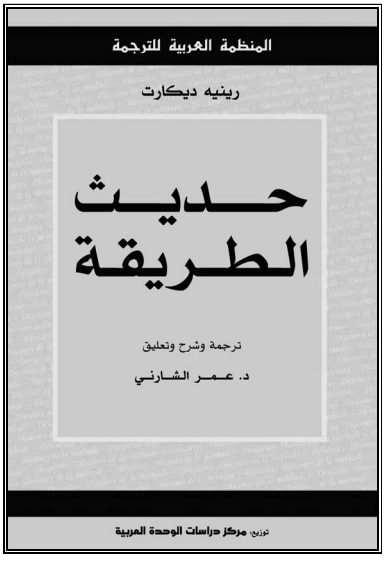

٣٩٩ صفحة
الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

يصدر قريباً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

ساطع الحصري:
الديـــن والعلمــانيــة

أحمـد ماضـي

الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة:
حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية

أحمـد موسـى بـدوي

مبادئ العمارة الإسلامية الخمسة وتحولاتها المعاصرة:
قراءة تحليلية للشكل في العمارة الإسلامية

هاني محمد القحطاني